البرلمان يستمع إلى البرنامج العام للحكومة

رئيس الوزراء: اليمن لايزال يواجه تحديات تنموية تؤثر في جهود الإصلاحات

الحكومة عازمة على إكمال مشوار بناء الدولة اليمنية الحديثة

صنعاء /سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس إلى برنامج الحكومة الذي قدمه الدكتور / علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء بحضور أعضاء الحكومة .

وأعرب رئيس الوزراء في مستهل حديثه عن سعادته وأعضاء حكومته بالوقوف أمام مجلس النواب الصرح الديمقراطي الشامخ وتحت القبة الجليلة للسلطة التشريعية لشرح برنامج الحكومة التي حظيت بالثقة الكبيرة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية لتولي قيادة المسؤوليات التنفيذية العليا للحكومة والقيام بالمهام العظيمة في مواصلة البناء المؤسسي الحديث لأجهزة الدولة وتنمية الإنسان وتوسيع خياراته وتنويع الفرص الاقتصادية والاجتماعية أمامه ، وبذل الجهود في معالجة التحديات التي تواجه مجتمعنا والتطلع إلى مستقبل يعم فيه الرخاء والتنمية والاستقرار والسلام الاجتماعي .

وأشار إلى أن اليمن ومنذ إعادة قيام الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، يعيش قوة وتماسكا بعد أن توحد في كيانه الواحد وصحح مسار تاريخه واعاده إلى مجراه الطبيعي وحقق بفضل ذلك خطوات ملموسة في تعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة ، وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية وتوسيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية،التي مثلت جميعها انطلاقة صادقة وجادة لتشييد مكونات الدولة المؤسسية الحديثة القائمة على قواعد العدل والمساواة وتعميق أواصر الوحدة الوطنية والتطبيق السليم للنظام والقانون.

وقال "لقد تعززت أسس وقواعد البناء الديمقراطي بتوسيع المشاركة الشعبية وتجذيرها في سلوك ووجدان شعبنا اليمني بتنفيذ الانتخابات العامة الحرة والمباشرة الرئاسية والمحلية في العام المنصرم التي شهد لها العالم بالنزاهة والتنافس غير المسبوق في تاريخ اليمن السياسي، وساد فيها مناخ التنافس عبر البرامج والسياسات الجادة ، كما تجلى في البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي يشكل منطلقا أساسيا لبرنامج الحكومة" .

وأوضح الأخ رئيس مجلس الوزراء أن اليمن لايزال يواجه تحديات تنموية تؤثر في جهود الإصلاحات السياسية والاقتصادية ، يأتي في مقدمتها تزايد معدلات نمو السكان ، وشحه الموارد المائية وخطر استنزافها ، بالإضافة إلى تزايد نمو القوى العاملة الباحثة عن فرص العمل ..منوها بالجهود التي بذلتها الدولة خلال العقود الماضية لمواجهة تلك التحديات والحد من آثارها ، وتحققت بفضل ذلك نجاحات ملموسة في تنفيذ الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في توسيع فرص التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتطوير مشاريع البنية التحتية، وتحقيق الأمن والاستقرار.

وقال" لقد شهدت السنوات العشر الماضية أيضا تنفيذ إصلاحات شاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والإدارية ، أدت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتهيئة لتحقيق معدلات نمو عالية وتوليد فرص عمل منتجة وجذب الاستثمارات وبناء جسور الشراكة مع دول الجوار في الجزيرة العربية والقرن الأفريقي وتعزيز الثقة مع المجتمع الدولي .

وأوضح الدكتور/ مجور / أن جانبا من أهداف تشكيل هذه الحكومة يعتبر امتدادا للاعتبارات والوظائف التي حرصت القيادة السياسية أن تدفع إلى تحقيقها مجددا وتجسيد رؤيتها الإستراتيجية لتشجيع الاستثمار والتوسع في الإجراءات الهادفة تعزيز البيئة الاستثمارية واعتبار اليمن حاضنة لرؤس الأموال والمشاريع الاستثمارية الكبيرة ، الوطنية ، الخليجية ،والاجنبية وتعزيز الشراكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،فضلا عن الاهتمام بالمغتربين باعتبارهم يشكلون جسرا للترابط الحضاري و دعما قويا ومتناميا للتنمية الشاملة للوطن ، كما أن إضافة الاختصاصات المتعلقة بالطاقة إلى وزارة الكهرباء تلبي الحاجة الجوهرية والعصرية الملحة في ضرورة استثمارها بكل أنواعها بما في ذلك بدائل الطاقة المختلفة .

وقال "إن البرنامج يرسم معالم عمل الحكومة للفترة الزمنية الدستورية التي يعمل فيها المجلس الموقر ، وبالتالي فمسار عملنا الزمني واحد ، كما أن الغايات والأهداف العليا التي نبتغيها واحدة ولذلك فأن مصدر هذا البرنامج هو الالتزام بالدستور والعمل من اجل إنفاذ الاستحقاقات الدستورية التي تتطلب مؤازرتكم وعونكم لتنفيذ مضامين هذا البرنامج ، كما انه يرتكز على الأهداف والسياسات والمشاريع التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ، الذي حاز به ثقة الشعب ومباركته وذلك من اجل تحسين مستوى معيشة المواطنين والقضاء على الفساد ومكافحة البطالة والفقر فضلا عن اعتماده على البرامج والمشاريع الإنمائية التي تضمنتها الخطة الخمسية الثالثة ووثيقة أهداف التنمية الألفية" .

وأضاف رئيس الوزراء " أن التحديات الاقتصادية التي واجهها شعبنا تتطلب تضافر كل الجهود لمواجهة السلبيات وجوانب القصور التي لاخلاف عليها ولا يمكن لأحد في الحكومة أو مجلس النواب أن يغض الطرف عنها أو يتجاهلها لذا فقد روعي عند إعداد البرنامج الأهداف والغايات التي جاءت في البرنامج الانتخابي للسلطات المحلية في المحافظات والمديريات لأنها التزام تجاه الناخبين وتجاه ما تجسد في دستورنا من ضرورة العمل من أجل تعزيز بنيان الإدارة المحلية ومنحها كل الصلاحيات والاختصاصات في تسيير الأمور وإدارة عملية التنمية والتطوير والتغيير في نطاق كافة الوحدات الإدارية" .

وتابع رئيس الحكومة قائلا" جئنا اليوم إلى مجلسكم الموقر وفاء لاستحقاق دستوري لتقديم البرنامج العام للحكومة ، وذلك في خضم التطورات والإنجازات السياسية والاقتصادية التي حققها اليمن بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ،والبرنامج الذي بين يديكم يستلهم خصائص المجتمع اليمني وتطلعاته التنموية ومواجها للتحديات الراهنة والمستقبلية ومتفاعلا بطريقة خلاقة مع التطورات على المستويين الإقليمي والدولي" .

وأكد عزم الحكومة وفق هذا البرنامج وفي ضوء رؤية القيادة السياسية على إكمال مشوار بناء الدولة اليمنية الحديثة ، ومعالجة التحديات التي تواجه المجتمع ، وإعطاء دفعة قوية للنهوض بالتنمية الشاملة التي يجني ثمارها جميع المواطنين ..لافتا إلى إن مكونات ومحتويات البرنامج تعكس صدق هذا التوجه ، وجدية المرحلة وضرورات التطبيق ، وترسم قواعد واضحة شفافة للجهد الذي يتعين بذله خلال السنتين القادمتين.

وقال" تجسيدا لذلك فإن البرنامج العام للحكومة يتضمن المحاور الأساسية التالية :

أولا: إصلاح الموازنة العامة والنظام المصرفي والتجاري .

ثانيا: تحسين البيئة الاستثمارية.

ثالثا: تحسين مستوى معيشة المواطنين .

رابعا: تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة.

خامسا:توسيع مشاريع البنية التحتية لتعزيز فرص النمو الاقتصادي .

سادسا: تطوير نظام السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية والتنمية المحلية.

سابعا: تطوير الموارد البشرية.

ثامنا: البناء المؤسسي للدولة وتعزيز الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد.

تاسعا: حماية حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.

عاشرا: دعم وتطوير برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة .

حادي عشر : الدفاع والأمن والسلام الاجتماعي.

ثاني عشر: تعزيز الاندماج والتكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي .

ثالث عشر : تعزيز القدرة الاستيعابية للمساعدات الخارجية.

رابع عشر: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية".

وأردف رئيس مجلس الوزراء " أن هذه الحكومة وهي تسعى جاهدة من اجل بناء جسور جديدة للتعاون والتكامل بينها وبين كافة مؤسسات الدولة الدستورية لتؤكد حرصها على أن يكون التعاون مع السلطة التشريعية أنموذجا فريدا في تطبيق ما تضمنه الدستور من مبادئ وما حدده من مهام وصلاحيات تلتقي كلها في هدف واحد هو خدمة المصلحة العليا للشعب والوطن في كافة الميادين وأساس للحفاظ على وطن آمن ومزدهر وبناء مستقبل أكثر إشراقا وتقدما ،ونؤكد لكم مجددا أن نكون في عملنا في الحاضر والمستقبل في موضع الثقة القيادية والشعبية التي نعتز بها وسنعمل على أن نصونها بتحقيق المنجزات وتوفير الاحتياجات والتقدم بخطوات عملية مباشرة لمواصلة بناء المشروع الوطني الحضاري الذي يتمثل القيم التي نؤمن بها" .

وجدد العهد لقائد المسيرة المباركة فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح بالحفاظ على الثورة والجمهورية والوحدة والحرية والديمقراطية والعمل على تعزيز المكاسب والعمل على مضاعفة رصيد المنجزات التنموية وترسيخ أسس دولة المؤسسات والنظام والقانون والسير قدما في طريق التجسيد العملي لالتزامنا الأكيد والواضح بمبدأ التداول السلمي للسلطة كثمرة مباشرة لحراك مجتمعنا الجديد في اليمن الجديد.

وعبر رئيس مجلس الوزراء عن ثقته الكاملة بالعمل المتكامل والسعي الحثيث لتحقيق الأهداف المشتركة بما يعلي البناء القائم للنظام السياسي وتعزيز متانة وسمو مكانة الجمهورية اليمنية وجعل المثل والقيم الدستورية التزاما حيا في أداء المسؤوليات والأعمال وتنمية مصالح الشعب وحماية حرياته ورعايتها والمحافظة على وحدة الوطن ومضاعفة ثمارها وخيرها لتصل إلى كل جزء من أجزاء الوطن الغالي و صيانة سلامته وسيادته. معربا عن تطلع حكومته لنيل ثقة مجلس النواب على ضوء هذا البرنامج بموجب أحكام الدستور ، بعد أن منحها فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ثقته لتحمل هذه المسؤولية.

وقال" نثق في استمرار تعاون المجلس مع هذه الحكومة لتحقيق كافة الأهداف والمهام الدستورية وما تضمنه البرنامج من غايات وأهداف وإصلاحات شاملة في الميادين الإدارية والمالية والاقتصادية والسياسية والقضائية والتشريعية وخوض معركة مواجهة الفساد وآثاره ومسبباته والتغلب على البطالة ومكافحة الفقر وتوسيع نطاق مظلة الضمان الاجتماعي .

وعلى اثر اختتام استعراض البرنامج العام للحكومة ووفقا للإجراءات التنظيمية المحددة في لائحة المجلس الداخلية والمتعلقة بآلية مناقشة برنامج الحكومة ، قام رؤساء الكتل البرلمانية للأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب بالتعقيب على ماجاء في البرنامج .

وتحدث في هذا الاتجاه الأخوة / سلطان سعيد البركاني رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام والدكتور / عبدالرحمن بافضل رئيس الكتلة البرلمانية للتجمع اليمني للإصلاح والدكتور /عيدروس نصر ناصر النقيب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني و/ عبدالله محمد المقطري رئيس الكتلة البرلمانية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ،و/ناصر عبده غرمان عن كتلة المستقلين .

وعبرت كلمات رؤساء الكتل في مجملها عن تقدير المجلس لالتزام الحكومة بتقديم برنامجها العام إلى المجلس في وقت قياسي مما يعكس جديتها بالتوجه نحو تحقيق محاور هذا البرنامج وبشكل مثمر وايجابي ..مؤكدين ضرورة أن تعطي الحكومة في برنامجها أولوية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر والبطالة ومكافحة الفساد.

هذا وقد أعطى المجلس لأعضائه مزيدا من الوقت للاطلاع على برنامج الحكومة بمحاورة المختلفة على أن يبدوا آراءهم وملاحظاتهم حول البرنامج في جلسة المجلس التي ستنعقد يوم غد الخميس.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

البرنامج العام للحكومة يتضمن المحاور الأساسية التالية:

أولا: إصلاح الموازنة العامة والنظام المصرفي والتجاري .

ثانيا: تحسين البيئة الاستثمارية.

ثالثا: تحسين مستوى معيشة المواطنين .

رابعا: تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة.

خامسا:توسيع مشاريع البنية التحتية لتعزيز فرص النمو الاقتصادي .

سادسا: تطوير نظام السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية والتنمية المحلية.

سابعا: تطوير الموارد البشرية.

ثامنا: البناء المؤسسي للدولة وتعزيز الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد.

تاسعا: حماية حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.

عاشرا: دعم وتطوير برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

حادي عشر : الدفاع والأمن والسلام الاجتماعي.

ثاني عشر: تعزيز الاندماج والتكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي .

ثالث عشر : تعزيز القدرة الاستيعابية للمساعدات الخارجية.

رابع عشر: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية".

حققت خلال ١٧ عاماً (١٨٨١) مشروعاً بـ٩٤ مليار ريال

إنجاز 196 مشروعا استثماريا بكلفة 63 مليار و660 مليون ريال

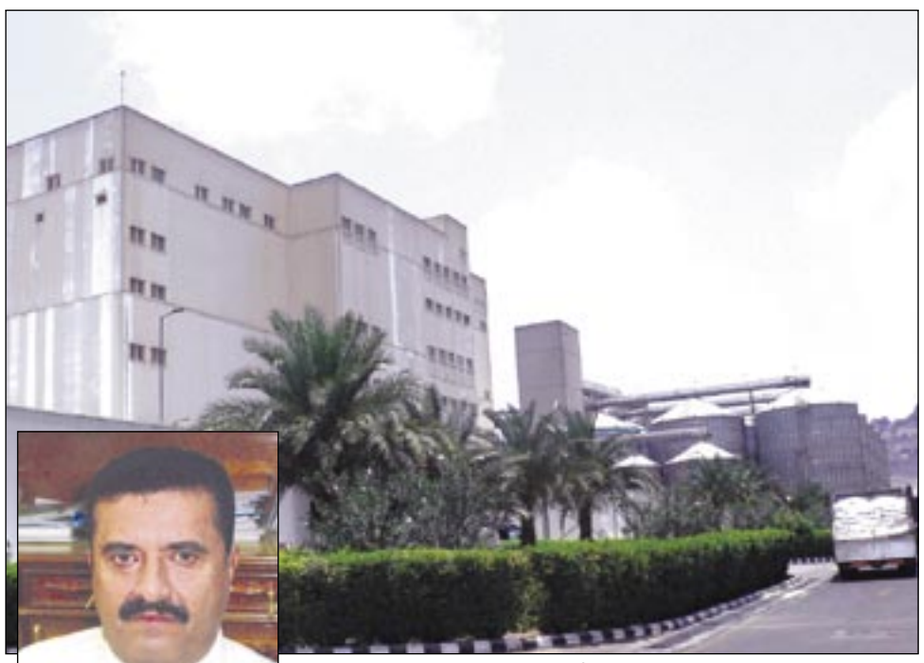

محمد صالح العيسائي

عدن / محبوب عبدالعزيز

ت / علي محمد فارع

بلغ عدد المشروعات الاستثمارية المنجزة خلال الفترة من عام ١٩٩٢م وحتى عام ٢٠٠٦م الماضي في محافظة عدن ١٩٦ مشروعا بقيمة إجمالية زادت على ٦٣ مليار و٦٦٠ مليون ريال حيث إستوعبت هذه المشاريع ٦٨٣٥ عاملا وعاملة .

ذكر ذلك الأخ / محمد صالح العيسائي – مدير عام الهيئة العامة للاستثمار في محافظة عدن ، مشيرا إلى أن القطاع الصناعي جاء في المرتبة الأولى من حيث المشاريع المنفذة في المحافظة والتي بلغ عددها للفترة المذكورة ٩٤ مشروعا بكلفة ٣٣،١١٠،٠٤٨،٠٠٠ ريال يليه القطاع السياحي الذي بلغت إجمالي المشاريع المنجزة فيه ٥٦ مشروعا بكلفة بلغت ١٢،٨٠٩،٣٥٢،٠٠٠ ريال فيما أحتل القطاع الصحي المرتبة الثالثة بعدد ٢١ مشروعا وبلغت كلفتها ١،٥١٨،٨٤٤،٠٠٠ ريال فيما نفذت في مجال التربية والتعليم تسعة مشاريع وفي المجال الخدمي ثمانية مشاريع وفي القطاع السمكي سبعة مشاريع بكلفة أربعة مليارات و٣٥ مليون ريال .

"واشار العيسائي في تصريحه لـ ١٤ أكتوبر "إلى أن إجمالي عدد المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ يبلغ ١٠٢ مشاريع بقيمة إجمالية تبلغ ٣٧ مليار و٨٢٢ مليون و٥٥٩ ألف ريال تستوعب ٢٨٧٨ فردا من الأيادي العاملة .

وأوضح مدير عام الهيئة العامة للاستثمار في محافظة عدن أن التحضيرات والاستعدادات تجري على قدم وساق وبوتيرة عالية للمشاركة الفاعلة في إنجاح فعليات مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية المزمع عقده خلال يومي ٢٢ – ٢٣ / أبريل ٢٠٠٧م في العاصمة صنعاء بمشاركة ١٠٥ شركات يمثلها ٢١١ مندوبا من ١٩ دولة ، بالاضافة إلى عدد ٦٢ مشاركة يمنية من الاستثمارات الوطنية المحلية والمؤسسات والهيئات ذات العلاقة والذي ستعرض فيه نحو مائة فرصة استثمارية في قطاعات الطاقة والصناعة والتحويلية والاستخراجية والسياحة وعدد من هذه الفرص ستكون لمحافظة عدن العاصمة التجارية والإقتصادية للجمهورية اليمنية وصولا لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من المؤتمر .

وأضافة أن استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية في عدن حددت مجموعة من البرامج والمشاريع التي تساعد على تحسين بيئة الاستثمار ، وإن هناك تنسيقاً مشتركا بين الهيئة العامة للاستثمار وقيادة المحافظة والجهات المعنية لتفعيل هذه البرامج خلال الفترة القادمة ، ونوه إلى أن لجنة قضايا الأراضي الاستثمارية تعمل جاهدة لتحديد أسباب عدم تنفيذ بعض المشروعات المتعثرة وإيجاد المعالجات والحلول المناسبة لذلك .

وأكدا أن القرارات التي أتخذها مجلس الوزراء خلال العام ٢٠٠٧م ستسهم بصورة فاعلة في تشغيل مشاريع البنى التحتية وتطوير بيئة الاستثمار وخلق المزيد من الفرص أمام رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية لتنفيذ مشاريع ناجحة في عدد من القطاعات وخاصة في محافظة عدن .

ذمار تشهد افتتاح ٢٣٢ مشروعا بكلفة ١٥ مليار ريال

ارتفاع المشاريع الاستثمارية للسلطة المحلية في عدن

ذمار / 14أكتوبر:

شهدت محافظة ذمار خلال ١٧عاماً من عمر الوحدة المباركة تنفيذ وانجاز ١٨٨١ مشروعا تنمويا وخدميا في شتى المجالات بكلفة بلغت ٩٣ مليار و ٨٢٩ مليون ريال. وقال الاستاذ/ منصور عبدالجليل عبدالرب محافظ محافظة ذمار رئيس المجلس المحلي ان ذمار ستشهد افتتاح ٢٣٢ مشروعا بكلفة ١٥ مليار ريال ووضع حجر الاساس لـ١٣٠ مشروعا بـ٢٣ مليار ريال خلال اعياد مايو المقبل.

وأشار الى ان الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م لمحافظة ذمار رصدت ١٥٤٥ مشروعا تنمويا وخدميا في مختلف المجالات بكلفة تقديرية بلغت ١٧٣ مليار و ٩٣٠ مليون و ٦٥٩ الف ريال منها ٣٩٥ مشروعا لمياه الريف في ١١ مديرية لتزويد المناطق الريفية بالمياه الصالحة للشرب بكلفة ٣ مليارات و ٧٤٢ مليون ريال.اضافة الى تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية بكلفة ٥ مليارات و ٥١١ مليون ريال.

كما تضمنت الخطة ٢٥٧ مشروعاً تربويا وتعليميا لتوسيع التعليم والعمل على رفع معدل الالتحاق بالتعليم وخصوصا الفتاة الريفية بكلفة ٧ مليارات و ٧٦٠ مليون ريال و ٢١٢ مشروعا في مجال الاشغال العامة والطرقات في عموم المحافظة بكلفة ٤٦ مليار و ٨٠٠ مليون ريال و ١٥٠ مشروعا في مجال الصحة العامة والسكان بكلفة ٣ مليارات و ٥٢٠ مليون ريال.

واكد محافظ ذمار في تصريحات صحفية ان الخطة الخمسية شملت مشاريع في مجالات الشباب والرياضة والكهرباء والمياه والبيئة والصرف الصحي والتعليم الفني والتدريب المهني والثقافة والسياحة والإعلام.

عدن / لينا جحلان :

ارتفعت مشاريع السلطة المحلية المعتمدة ضمن البرنامج الاستثماري لمحافظة عدن خلال العام الجاري ٢٠٠٧م إلى مائة وأربعين مشروعا بزيادة عن مشاريع السلطة المحلية المعتمدة في العام الماضي ٢٠٠٦م بحوالي ٣٦ مشروعا.

وذكر الدكتور / غازي محفوظ ، مدير عام المجلس المحلي لمديرية خور مكسر رئيس المجلس لـ "١٤ أكتوبر" أن إجمالي اعتمادات هذه المشاريع لعام ٢٠٠٧م بلغ مائتين وخمسة عشر مليونا وسبعمائة واثنين وعشرين ألف ريال مشيراً إلى أن ٨٤ مشروعاً من هذه المشاريع جار العمل فيها وهي مرحلة من العام الماضي ٢٠٠٦م .

وأوضح أن حجم المخصصات لمشاريع السلطة المركزية لمحافظة عدن خلال العام الجاري ٢٠٠٧م مائة واثنان وثلاثون مشروعا .

وأشار / د . غازي إلى أنه تم تشكيل لجنة لإعادة تأهيل الجزء الثاني من كورنيش ساحل أبين وتكليف مكتب الأشغال العامة في المحافظة البدء بتنفيذ المرحلة الثانية في تنفيذ كورنيش ساحل أبين "العريش – العلم" ، كما تتابع السلطة المحلية في مديرية خور مكسر استكمال المشروع الاستثماري الضخم لقاعة المعارض الدولية الواقعة خلف الشابات والذي سوف يرى النور قريبا .